

Distr.: General
9 December 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير الرابع عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي طلب إلى فيه المجلس أن أقدم تقريراً كل أربعة أشهر عن امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم، وكل ستة أشهر عن عودة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق. ويغطي هذا التقرير كلتا المسألتين. ويقدم التقرير أيضاً عرضاً تاريخياً للتطورات المتعلقة ببعثة المنسق الرفيع المستوى منذ إنشائها قبل نحو أربع سنوات.

٢ - ويُذكر أنني طلبت إلى مجلس الأمن في تقريره الثالث عشر (S/2003/813) أن ينظر في إنهاء ولاية المنسق عند تقديم التقرير التالي في كانون الأول/ديسمبر. وأشارت إلى التقدم المستمر المحرز فيما يتعلق بالمسألة وشجعت بقوة على استمرار التعاون بين العراق والكويت في إطار اللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وأكد المنسق، السفير يولي فورونتسوف عند عرض ذلك التقرير على مجلس الأمن في ٢٦ آب/أغسطس ضرورة تكثيف تلك الجهود بمساعدة سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي.

٣ - وأكد أعضاء المجلس في مداخلاتهم أنه رغم إمكانية إنهاء ولاية المنسق بنهاية العام، فإن البحث عن أولئك الأشخاص الذين لا يزال مكان تواجدهم مجهولاً، فضلاً عن رفات المفقودين، ينبغي أن يستمر إلى حين إغلاق جميع الملفات. وأشار أعضاء المجلس أيضاً إلى أن الجهود المبذولة لإلقاء ضوء على مصير الأشخاص المفقودين ينبغي تكثيفها في الشهور المتبقية. ورحب السفير فورونتسوف بالالتزام الذي أعربت عنه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالبحث عن جميع المواطنين الكويتيين



ومواطني البلدان الثالثة أو التعرف على رفاتهم وإعادة لها، بالتعاون مع السلطات الكويتية والعراقية واللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٤ - وذكر أحد أعضاء مجلس الأمن أن المجلس ينبغي أن يبت في مستقبل ولاية المنسق بعد تقديم تقرير الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأنه يعتزم أيضا التشاور مع الجانب الكويتي في هذه المسألة.

٥ - وأدلى رئيس مجلس الأمن ببيان إلى الصحافة لاحظ فيه أن أعضاء المجلس أحاطوا علما بالتوصية بأن يكون تقرير الأمين العام المقبل، والمقرر أن يصدر في كانون الأول/ديسمبر، هو آخر تقرير له. وأعربوا عن أملهم في إمكانية حل جميع المسائل المتعلقة بحلول ذلك الوقت.

ثانيا - عرض عام لبعثة المنسق الرفيع المستوى

٦ - في ١٤ شباط/فبراير عام ٢٠٠٠، عينتُ السفير يوري فورونتسوف من الاتحاد الروسي منسقا رفيع المستوى، عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). إضافة إلى القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فإن أحكام قرارات مجلس الأمن الأكثر صلة بمسألة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية يمكن أن نجدها وقت تعيين السيد فورونتسوف في القرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٦ (١٩٩١). وقام الفريق المعني بأسرى الحرب والممتلكات الكويتية، الذي شكل برئاسة السفير سلسو ل. ن. أمورييم البرازيلي، بحصر قيم لتلك القرارات. واستشهد المنسق بتوصيات الفريق، وخاصة أثناء المرحلة الأولى من عمله.

٧ - وعملا بهذه القرارات، طُلب إلى العراق، من ضمن أمور أخرى، الإفراج فورا وتحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، عن جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين يحتجزهم، أو إعادة رفاتهم، وإبداء كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكرر القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) التأكيد على تلك الالتزامات العراقية، وطالب الحكومة العراقية آنذ أن تستأنف التعاون مع اللجنة الثلاثية ومع اللجنة الفرعية التقنية.

٨ - ونظرا لما ورد أعلاه، فإن الهدف النهائي للمنسق كان يتمثل في تقديم يد المساعدة في إغلاق أكبر عدد ممكن من الملفات المتعلقة بالكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وتنسيق إعادة الممتلكات الكويتية. وفي مطلع عام ٢٠٠٠، انتعش الأمل في إمكانية العثور على أولئك الأشخاص وإعادةهم إلى أوطانهم. وعندما عكف المنسق على القيام بمهمته، كانت هناك

آمال بأن هؤلاء الأشخاص، أو بعضهم، لا يزالون على قيد الحياة، رغم أنهم يعيشون في الأسر أو لا يزالون محتبئين في مكان ما في العراق.

٩ - ونظرا إلى طابع مهمته وحساسية المسائل المعنية، فإن المنسق الرفيع المستوى لم يجر بنفسه تحقيقات تتعلق بأسرى الحرب الكويتيين والمفقودين أو عمليات نقل الممتلكات من العراق إلى الكويت. بل إنه قام طوال فترة مهمته بتنسيق جهود جميع الأطراف المعنية وتشجيعهم، والقيام بدور المنسق في هذه المسائل. وأبقى السفير فورونتسوف المجتمع الدولي على علم بالتطورات من خلال التقارير التي كان يقدمها إلى مجلس الأمن.

١٠ - ومن الجدير بالذكر أن اتفاق الرياض الذي وقع عليه في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ ممثلو كل من العراق وفرنسا والكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية كلف البعثة الثلاثية، بمساعدة اللجنة التقنية، بمهمة التحقق من مصير الأفراد العسكريين والمدنيين المفقودين بعد حرب الخليج. ورغم أن المنسق كان يعمل بشكل مستقل عن اللجنة الثلاثية، فإنه ظل على علاقة فعالة مع تلك الهيئة. ورغم أنه لم يكن يحضر اجتماعات اللجنة الثلاثية أو اجتماعات اللجنة الفرعية التقنية، فإنه كان يحضر على هامش الكثير من تلك الاجتماعات.

١١ - وعملا بولايته وبغية إقامة اتصالات عمل مع جميع الأطراف المعنية بمسائل إعادة وعودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاقهم إلى أوطانهم وعودة جميع الممتلكات الكويتية، قام المنسق بزيارة الأردن وألمانيا وإيطاليا والبحرين والعراق وعمان وفرنسا والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. وعقد اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في هذه البلدان وفي بلدان أخرى على هامش مؤتمر قمة الألفية والمناقشات العامة للجمعية العامة. وبحث المسائل المتصلة بولايته مع كبار المسؤولين في الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والكرسي الرسولي. وعقد السفير فورونتسوف سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة ونيويورك لبحث المسائل وتنسيق البحث عن المفقودين.

١٢ - وقام المنسق بتقديم إحاطات إعلامية بصفة منتظمة إلى مجلس الأمن. والتقى بممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، وكان مدركا لضرورة احترام استقلالها. وأجرى المنسق مشاورات متكررة مع قيادة وممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. واتصل بمسؤولين في حركة بلدان عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي. وكان على اتصال مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١

(١٩٩٠) والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وعقد المنسق أيضا اجتماعا يتعلق بمهمته مع الفقيه سرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

١٣ - وذكر السفير فورونتسوف منذ بداية مهمته أنه على استعداد للاجتماع مع المسؤولين العراقيين في أي وقت وفي أي مكان. ولكن نظرا إلى الموقف العراقي من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، رفض العراق التعاون مع المنسق حتى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ عندما التقى وزير الخارجية العراقي آنئذ بالمنسق لأول مرة. وسافر السفير فورونتسوف إلى العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد أوردتُ سردا كاملا عن رحلته في تقرير الحادي عشر (S/2003/419).

١٤ - وخلال الاجتماعات التي عقدتها في المقر، أو خلال مهماتي الرسمية، بما في ذلك في المحافل الدولية، وجّهت الاهتمام إلى المسائل المعلقة لأسرى الحرب الكويتيين وللمفقودين وللممتلكات. وخلال اتصالاتي مع الممثلين العراقيين، شجعتهم على اتخاذ موقف بناء من مسألة المفقودين والممتلكات، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، والتعاون مع المنسق.

١٥ - وقدمتُ ١٤ تقريراً إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك هذا التقرير. وتناولت ستة تقارير (S/2000/347 و Corr.1 و S/2001/796 و S/2002/419 و S/2002/931 و S/2003/419 و S/2003/813) مسألة الالتزامات العراقية بشأن إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم. وتناولت أربعة تقارير (S/2000/575 و S/2001/582 و S/2002/664 و S/2003/614) مسألة إعادة العراق لجميع الممتلكات الكويتية. وتناولت أربعة تقارير المسائلين معا (S/2000/1197 و S/2001/1196 و S/2002/1349 و S/2003/1161).

ثالثاً - إعادة أو عودة جميع المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم

١٦ - اعترف المجتمع الدولي منذ البداية بالطابع الإنساني لمسألة أسرى الحرب والمفقودين. وحُث العراق على إعادة المفقودين الذين لا يزالون على قيد الحياة إلى الكويت أو انتشال رفاتهم لإعادتها إلى أسرهم. وكرر المنسق دعوته للسلطات العراقية آنئذ بأن تبدي تفهما وحسن نية حتى يمكن إغلاق الملفات المعلقة ووضع حد لمعاناة أسر المفقودين بأسرع وقت ممكن.

١٧ - وأدلى رئيس مجلس الأمن ببيانات إلى الصحفيين أعرب فيها عن أمل المجلس في معالجة المسألة بوصفها مسألة إنسانية محضة وفي إمكانية تحقيق تقدم ملموس وكبير. وثابر المجلس في مطالبة حكومة العراق بالتعاون تعاوناً كاملاً مع المنسق.

١٨ - وكانت نداءات جميع الأطراف المعنيين ومساعدتهم، سواء كانوا من الدول أو من المنظمات الدولية، تهدف إلى إقناع العراق بالكشف عن مصير الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المجهول منذ حرب الخليج، وتيسير إعادتهم أو إعادة رفاتهم إلى أوطانهم. وكررت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي مطالبة العراق بتغيير موقفه غير المتعاون.

١٩ - وفي الوقت الذي بدأ فيه المنسق مهمته، كان النظام العراقي آنئذ يحاجج بأنه أعاد جميع أسرى الحرب الكويتيين ولم يبق لديه أي معتقلين في أراضيه. وكان النظام العراقي مستعداً للاعتراف بالمشكلة فقط كمشكلة أشخاص مفقودين. وأكد العراق أنه كان لا يزال يبحث ويستفسر عن المفقودين من جميع الجنسيات، بما في ذلك الكويتيون. واعترف العراق بأنه اعتقل ١٢٦ شخصاً في البصرة في عام ١٩٩٠ ولكنه ادعى بأنه ليس لديه علم بأماكن تواجدهم بعد القلاقل التي وقعت في المحافظات الجنوبية للعراق في آذار/مارس ١٩٩١. وادعى المسؤولون العراقيون أن المعتقلين المعنيين ربما فروا خلال حوادث الشغب وأن جميع الوثائق التي كان يمكن أن تقدم أساساً للبحث أُلغيت أو فُقدت. وقد تشبث نظام صدام حسين بهذا الموقف لغاية سقوطه في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، وبنهاية عام ١٩٩٨، قرر العراق وقف مشاركته في أعمال اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية. وعندما استأنف العراق مشاركته في اللجنة الفرعية التقنية (بعد تعليق قاعدة النصاب للجنة الفرعية التقنية) في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٣، فإنه لم يقدم أي معلومات جديدة عن مصير الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، سواء كانوا أسرى حرب أو معتقلين مدنيين أو مفقودين. ويقال إن الوفد العراقي في اللجنة الفرعية التقنية تجنب إعطاء تقرير وافٍ عما جرى لهم. وكل ما أُحرز من تقدم خلال تلك الاجتماعات كان يقتصر على المسائل العراقية موضوع التراع المقدمة من الكويت.

٢١ - ومن الجدير بالملاحظة أن العراق ادعى بأن ١٣٧ شخصاً من مواطنيه كانوا في عداد المفقودين بعد حرب الخليج. وزعم أن الكثيرين منهم قُتلوا ودفنوا في الكويت، بما في ذلك في مقابر جماعية مزعومة في المنطقة المجردة من السلاح. ورغم أن المنسق مهتم بمصير المفقودين العراقيين، فإنه أشار إلى أن هذه المسألة لا تقع ضمن اختصاصه عملاً بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأبلغه مسؤولون كويتيون في آذار/مارس ٢٠٠٢ إنهم حققوا في ملفات

المفقودين العراقيين رغم أنهم لا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عنهم من الناحية القانونية عندما كانت الكويت تحت الاحتلال.

٢٢ - وأثناء اتصالاته مع السلطات العراقية، أثار المنسق، بناء على طلب الولايات المتحدة، قضية النقيب مايكل سبايكر، الطيار التابع ل سلاح البحرية الأمريكي الذي فُقد أثناء عملية عاصفة الصحراء في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ونوقشت المسألة أثناء اجتماعات اللجنة الثلاثية. ويأمل المنسق في استمرار الجهود الرامية إلى معرفة مصير النقيب سبايكر ومكان وجوده.

٢٣ - وبعد سقوط نظام صدام حسين، بدأ حجم الفضائع التي ارتكبتها النظام العراقي السابق يتكشف عندما اكتُشفت أول مقابر جماعية في العراق تحتوي على رفات أسرى الحرب الكويتيين (انظر S/2003/813، الفقرات من ٩ إلى ١٢).

٢٤ - وخلال زيارته للكويت، في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، علم المنسق من تحاور معهم في وزارة الخارجية واللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، أن أفرقة بحث وخبراء تقنيين من الكويت زاروا العراق، عقب انتهاء العمليات العسكرية التي نفذتها قوات التحالف، حيث قاموا، بعد حصولهم على إذن اللجنة الفرعية التقنية، بالبحث عن الأدلة التي يمكن بها تحديد وجود رفات رعايا كويتيين ورعايا بلدان ثالثة في المقابر.

٢٥ - وأبلغ المنسق بأن الوفد العراقي أبدى روحا جديدة في اجتماعاته مع اللجنة الفرعية التقنية، حيث قدم معلومات عن مواقع جديدة قد تحتوي على رفات أسرى كويتيين، وأظهر صدقه في محاولة إغلاق ملف المسألة. وساعد أيضا مواطنون عراقيون من عامة الشعب في تحديد موقع المقابر.

٢٦ - واعتمد الإجراء الرسمي لاستخراج الرفات وتحديد هوية أصحابها في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة الثلاثية، الذي عقد في بغداد، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتذكر الكويت حقيقة أن المقابر الموجودة في العراق تحوي أيضا رفات عراقيين قتلهم نظام صدام حسين. وتكفل التقنيات والإجراءات الخاصة المستخدمة عدم استخراج الجثث تماما إلا بعد أن يؤكد تحليل العينات أنها لأسرى كويتيين ورعايا بلدان ثالثة ممن اعتبروا مفقودين في الكويت وأعرّب الجانب الكويتي عن امتنانه للسلطة لما قدمته من مساعدة في عمليات البحث وتحديد الهوية التي نفذت في العراق.

٢٧ - ومما تجدر الإشارة إليه، أن الولايات المتحدة أطلعت أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن المنسق، في مشاورات غير رسمية أجراها المجلس في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على أنها

أنشأت فريقاً خاصاً للعمل على الأرض للبحث عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين في حرب الخليج.

٢٨ - وفي ٨ حزيران/يونيه، أكدت السلطات الكويتية هوية رفات أحد الكويتيين، عُثر عليه في مقابر جماعية في سماوه. ووفر تحليل الحمض النووي DNA أول دليل طبي شرعي يتعلق بأحد المفقودين من أسرى الحرب الكويتيين. وجرى التعرف على رفات كويتي ثانٍ، في ١٤ حزيران/يونيه. وفي ٢ تموز/يوليه، أُبلغ المنسق بأنه جرى تحديد هوية رفات كويتي ثالث، من خلال اختبار الحمض النووي.

٢٩ - وفي بيان مؤرخ ٢٦ آب/أغسطس للصحافة، أشار رئيس مجلس الأمن إلى أن أعضاء المجلس يدينون بقوة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وقتل رعايا كويتيين ورعايا بلدان ثالثة على أيدي النظام العراقي السابق، ومتجاهلاً أحكام القانون الإنساني الدولي. وأدانت جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، في اجتماعاتها الوزارية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، التي ارتكبتها النظام العراقي السابق ضد مواطنيه، ورعايا الكويت والبلدان الثالثة. وأكدت هذه المنظمات أنه يتعين تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

٣٠ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أبلغ القائم بأعمال البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة المنسق بأن العدد الكلي للكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين جرى التعرف على رفاتهم حتى الآن، يبلغ ٤٥ شخصاً، ترد أسمائهم في المرفق الأول، حيث يلاحظ أن بعض الرفات يخص مواطنين من مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية.

٣١ - وأثناء زيارته للإدارة العامة للأدلة الجنائية في الكويت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، نظمت للمنسق جولة في المختبر الذي تفحص فيه العينات المأخوذة من الرفات لتحديد هويات أصحابها وإجراء اختبارات الحمض النووي. واعتبرت الملفات مغلقة بعد التصديق عليها من الإدارة.

٣٢ - وأطلع المنسق على تسجيل بالفيديو لعمليات استخراج الرفات من المقابر التي اكتشفت في العراق. وأبلغه المسؤولون في المختبر، كما علم من الكويتيين الذين تحاور معهم، بأنه اكتشف حتى الآن ثلاث مقابر، أحدها إلى الجنوب من مدينة سماوه؛ وآخر لا يبعد كثيراً عن كربلاء؛ وثالث في جنوب العراق أيضاً. وانتهت أعمال استخراج الرفات في الموقع القريب من سماوه، وهو أول موقع يكتشف. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى إغلاق ملفات حوالي ١٥٠ حالة. ولا يزال العمل جارياً عند كربلاء. ويأتي رفات ٤٢ حالة من الحالات التي حددت هوياتها، وعددها ٤٥ حالة، من موقع سماوه، بينما تأتي الحالات الـ ٣ الأخرى من مواقع قرب كربلاء.

٣٣ - وعلم الجانب الكويتي أنه بالإضافة إلى الأشخاص الـ ١٥٠ الذين وجد رفاتهم قرب سماوه، أرسل النظام العراقي السابق زهاء ٣٠٠ شخص إلى البصرة، حيث جرى تقسيمهم إلى مجموعات، تتألف كل مجموعة من ٢٠ شخصا من أجل إرسالهم إلى محافظات عراقية مختلفة. ويبدو أن الموقع قرب كربلاء كان واحدا من تلك الوجهات. وقدمت إلى المنسق أيضا صور فوتوغرافية (المرفق الثاني) لإجراءات البحث، وإزالة التربة، والتنظيف واستخراج الرفات قرب سماوه وكربلاء. وهي تبين بوضوح رفات بشرية تظهر على جماجمها ثقبوط طلقات رصاص، كما تظهر مظارييف ذخيرة فارغة وآثار إطارات شاحنات. وأبلغ المنسق بأن الأشخاص الذين جرى التعرف على رفاتهم، قتلوا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٣٤ - ويتزايد أعداد الكويتيين الذين لديهم اقتناع الآن بأنه يرجح أن يكون جميع من وردت أسمائهم في قوائم المفقودين هم في عداد الموتى. ويفيد تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية مؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أوردت مصادر كويتية اقتباسات منه أنه عشر على رفات ١٠ أسرى كويتيين وأسير مصري واحد في مقبرة جماعية في العراق، دفنت في الكويت في ذلك اليوم.

٣٥ - ومع ذلك، أعرب ممثلو رابطة أسر السجناء والأسرى الكويتيين، برئاسة رئيس الرابطة، عبد الله الفاجي، في اجتماع لهم مع المنسق، عقد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عن الأمل في أن يكون بعض المفقودين ما زالوا على قيد الحياة حتى الآن. وحثوا الأمم المتحدة والمنسق على مواصلة أعمالهم الرامية إلى الكشف عن مصير الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

٣٦ - ويدرك المنسق أن المطالبات المتعلقة بالأفراد المعتقلين في العراق يمكن تقديمها خلال عام واحد من تاريخ إطلاق سراح المعتقلين أو موتهم، حسبما تقررته حكومات بلدانهم بشكل قانوني. وهناك أيضا أحكام تتعلق بتعويض أسر المفقودين. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عقد المنسق اجتماعا مع عادل عمر عاصم، نائب رئيس الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الأضرار الناجمة عن العدوان العراقي، حيث أبلغ بأن الكويت لم تقدم إلى لجنة التعويضات أية مطالبات فيما يتعلق بالأشخاص الذين أغلقت ملفاتهم، وعددهم ٦٠٥ أشخاص، ريثما يصدر قرار من مجلس إدارة اللجنة بشأن ما إذا كانت تلك المسائل يمكن معالجتها، على أساس كل حالة على حدة، وما إذا كان تعريف الأشخاص الذين ينبغي دفع التعويضات إليهم قابلا للتعديل. ويأمل المنسق في إمكان التوصل إلى حل لهذه المسائل في وقت قريب. وهو يفهم من الأمين التنفيذي للجنة أن المسائل ذات الصلة مدرجة في جدول أعمال الدورة الخمسين لمجلس الإدارة، المقرر عقدها في جنيف خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

رابعاً - إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق

٣٧ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أشرت في تقريره الثاني (S/2000/575)، الذي تناول مسألة الممتلكات الكويتية، إلى أن العراق أعاد قدراً كبيراً من الممتلكات على امتداد فترة تسع سنوات. وجرت إعادة القسم الأكبر منها خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤. غير أنه بقيت مواد أخرى كثيرة يعتبر العراق ملزماً بإعادتها إلى الكويت. وجرت الإشارة إلى تلك المواد في الوثائق S/1994/243/Add.1 و S/1994/1126 و S/1996/1042، كما جرى تحديدها في مرفقات الوثيقتين S/2000/575 و S/2000/1197.

٣٨ - ومن بين المواد التي سرقها النظام العراقي في ذلك الوقت، خلال الغزو في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، ترى الكويت أن من الضروري إعادة المحفوظات، والمعدات العسكرية، والمقتنيات التي أخذت من المتاحف الإسلامية والوطنية. وأولي اهتمام خاص لمسألة إعادة المحفوظات الوطنية، التابعة لمكاتب الديوان الأميري، ووزارة الخارجية، ورئيس الوزراء، والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

٣٩ - ووفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، يعتبر العراق ملزماً بالتعرف على الممتلكات الكويتية وإعادتها. وقد حث المجتمع الدولي العراق على الوفاء بالتزاماته. وأعرب مجلس الأمن عن اعترافه بأهمية هذه المسألة، في أكثر من مناسبة، ودعا العراق في أكثر من مناسبة إلى إعادة المواد المسروقة وكذلك إلى التعاون مع المنسق. وأكد أعضاء مجلس الأمن أهمية إعادة التراث التاريخي والثقافي للبلد على وجه السرعة، بما في ذلك المحفوظات التي تمثل ذاكرة البلد. ووجهت مناشدة مماثلة إلى العراق من جامعة الدول العربية، بما في ذلك في مؤتمر القمة الرابع عشر للجامعة، المعقود في بيروت، في آذار/مارس ٢٠٠٢، وكذلك مناشدات أخرى من منظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومجلس التعاون الخليجي، والبرلمان الأوروبي.

٤٠ - وعلى امتداد فترة بعثة المنسق، تمسكت حكومة العراق آنئذ، بأنها أعادت بالفعل جزءاً كبيراً من الممتلكات الكويتية، وتعهدت بأن تسلم الكويت أية مواد قد يعثر عليها في وقت لاحق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أبلغ مسؤولون عراقيون المنسق في بغداد بأنهم يبحثون عن وثائق كويتية. وأنه لا يوجد لدى العراق ما يدفعه إلى الاحتفاظ بهذه الوثائق. وأكد العراق أيضاً أنه يتعين أن تعالج مسألة الممتلكات وفقاً لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). كما أكد أنه يمكن للأشخاص الذين لم يستردوا ممتلكاتهم تقديم مطالبات بالتعويض إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

٤١ - والمنسق على علم بالنتائج التي توصل إليها فريق أمورييم، التي مفادها، أن لجنة التعويضات لا تستطيع معالجة سوى مسألة المواد التي يمكن إيجاد بديل لها، والتي يُدعى أنها فقدت أثناء وجودها في حوزة العراق. غير أن اللجنة لم تخول سلطة إلزام العراق بإعادة المواد التي لا يمكن استبدالها والأصول المادية الأخرى التي سرقها العراق، نظراً لأنها أنشئت من أجل منح تعويضات مالية عن الخسائر وليست لديها آلية لفرض نمط معين من الأداء أو إنفاذه. كما أن اللجنة لا تستطيع أن توصي بمنح تعويض ما لم تكن هناك مطالبة بذلك التعويض.

٤٢ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، أبلغني الأمين العام لجامعة الدول العربية بقرار العراق بإعادة ما يُدعى بأنه يمثل نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من المحفوظات الوطنية الكويتية. ورحب أعضاء مجلس الأمن بهذه الأنباء. ويمثل ما عرضه العراق، في واقع الأمر اعترافاً من حكومة العراق بجيازتها للمحفوظات الوطنية الكويتية. وفي ٣١ أيار/مايو، اقترحتُ على الكويت والعراق أن يعيدا إنشاء الآلية التي كانت تستخدم في السابق لإعادة الممتلكات (انظر S/2002/664، الفقرة ٢٩). وأعربت الحكومتان عن موافقتهما على اقتراحي. وتمسك العراق بأن تتضمن الآلية مشاركة من جامعة الدول العربية.

٤٣ - وحدث التسليم الفعلي للوثائق والملفات التي جمعها العراق، في معسكر عبدلي، الكويت، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حيث وضع فريق الأمم المتحدة، برئاسة الأمين العام المساعد ج. ريتشارد فوران، ترتيبات عملية التسليم، التي شهدها ممثلون عن جامعة الدول العربية. ولم يحدث قط أن كانت الوثائق في حوزة الأمم المتحدة، التي لم يتضمن دورها أي فحص للوثائق. وبينما لم يفحص وفد الكويت الوثائق في الموقع، فإنه أكد حقه في إجراء فحصها بدقة عقب تسليمها، وحقه في تقديم أية تعليقات بشأنها خلال فترة ٦٠ يوماً.

٤٤ - وفي رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، موجهة إليّ من وزير خارجية العراق، أشير إلى إتمام عملية تسليم وثائق المحفوظات الكويتية في معسكر عبدلي. بيد أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت، أشار، في رسالة موجهة إليّ مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أنه "اتضح من التدقيق الأولي الذي أجرته الجهات المعنية في تلك الوثائق، أنها ذات طبيعة روتينية ولا ترقى بأية حال من الأحوال إلى ما يمكن اعتباره محفوظات للدولة، رغم احتوائها على ملفات تخص وزارة الخارجية والديوان الأميري". وفي وقت لاحق، أكدت الكويت أن الوثائق التي أعيدت اشتملت على أوراق روتينية ومراسلات بين الوزارات واستمارات.

٤٥ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لاحظ أعضاء مجلس الأمن إعادة وثائق سبق أخذها من الكويت، واتفقوا على أن الكويت وحدها هي التي تستطيع التأكد مما إذا كان العراق قد أعاد جميع الوثائق، بما فيها المحفوظات الوطنية، وأن الكويت وحدها هي التي تملك الحق في الحكم على حجية وأهمية الوثائق التي تسلمتها.

٤٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعاد العراق، في عملية يسرها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، بعض الممتلكات الكويتية الصغيرة التي وجدت في أراضيه منذ ١٩٩٧ (انظر S/2003/614، المرفقان الأول والثاني). وكانت عملية التسليم هذه، التي نُظمت في شباط/فبراير ٢٠٠٣، هي آخر عملية من نوعها قبل اندلاع الأعمال الحربية في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٤٧ - ومن المهم أن يذكر أنه في حين أعاد النظام العراقي السابق إلى الكويت بعض الوثائق والممتلكات، التي اعتبرت مسروقة عندما بدأت بعثة المنسق، فإن المحفوظات الكويتية - التي تعتبر من الأولويات بالنسبة للبلد - ومعها المعدات العسكرية التي استولى عليها العراق، لم تتم إعادة معظمها.

٤٨ - وخلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن في ١٦ حزيران/يونيه، أعاد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم لما قام به المنسق فيما يتعلق بتيسير إعادة الممتلكات والمعدات العسكرية الكويتية. وأشار بعضهم إلى أن حكومة العراق السابقة قد تعاونت بشكل "رمزي" فقط في المسائل الإجرائية. وكان المنسق على علم بأن الفريق الخاص الذي أنشأته الولايات المتحدة ووردت الإشارة إليه في الفقرة ٢٧ من هذا التقرير، مكلف أيضا بمهمة البحث عن المحفوظات الكويتية المسروقة.

٤٩ - وفي تطور آخر، طلبت السلطات الكويتية إلى المنسق، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بحث مسألة قطع غيار مملوكة للخطوط الجوية الكويتية، سرقها النظام العراقي السابق من الكويت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. ووردت إفادات بأن قطع الغيار وجدت على متن طائرتين من طائرات الخطوط الجوية العراقية (من طراز بوينغ ٧٤٧)، رابضتين في توزر، تونس.

٥٠ - وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، تحدث المنسق مع الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، الذي أكد وجود طائرتين عراقيتين بالفعل على أراضي تونس كما أكد أن تونس ليس لها أي مصلحة في الاحتفاظ بالطائرتين. وفي وقت لاحق، ذكر الممثل الدائم لتونس، في رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه موجهة إلى المنسق، أن بلده على استعداد لاستقبال خبير من شركة بوينغ، للتحقق من محتويات الطائرتين العراقيتين الرابضتين في تونس.

٥١ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أكدت الحكومة التونسية، في رسالة موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، أن الطائرتين المشار إليهما أعلاه، وطائرتين أخريين رابضتين في أراضي تونس، ما زالت تحت تصرف الأمم المتحدة وتحت مسؤوليتها. وأشارت الحكومة التونسية إلى أنه يتعين على مجلس الأمن ولجنته المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، أن يحددا الكيفية التي يريانها مناسبة للتصرف فيها، بما في ذلك إمكانية بيعها. وأكدت حكومة تونس أن الجهات التونسية تتحمل تكاليف عالية بسبب وجود الطائرات.

٥٢ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كتب المنسق إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، يطلب إليه النظر في مسألة قطع الغيار الكويتية المسروقة، لكي يتسنى إعادتها فوراً إلى مالكيها الشرعي. والتقى المنسق، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء تواجده في الكويت، بالشيخ طلال مبارك الصباح، المدير العام للخطوط الجوية الكويتية، ودعا إلى إيجاد حل ثنائي لهذه المسألة، أي بين الكويت وتونس. وأعرب عن رأي مفاده أن إشراك ممثلين للعراق سيكون مفيداً في حل المسألة، مشيراً إلى أن الطائرات مملوكة للعراق.

٥٣ - والمنسق على علم بأن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، أشار، في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة إلى الممثل الدائم لتونس، إلى التعليمات الصادرة من أعضاء اللجنة، وطلب إلى السلطات التونسية أن تجري اتصالاً مباشراً مع السلطات المعنية في الكويت، من أجل إيجاد حل ودي للمسألة.

خامساً - استنتاجات وملاحظات

٥٤ - بعد سنوات عديدة من المناورة والإنكار من قبل حكومة العراق السابقة، بدأت حقيقة مروعة تبدى للعيان. إذ يعتبر اكتشاف مقابر جماعية في العراق، بما تحويه من رفات كويتيين، تطوراً رهيباً ومروعا. وأود أن أتقدم بالتعازي القلبية إلى أسر هؤلاء الأشخاص وإلى دولة الكويت.

٥٥ - وبينما لم يخفت الأمل في أن يكون بعض الأشخاص الـ ٦٠٥ لا يزالون على قيد الحياة، فإن احتمالات ذلك آخذة في التناقص. يضاف إلى ذلك، أنه قد تكون هناك حالات سيظل مصير أصحابها مجهولاً لسنوات عديدة، وربما إلى الأبد.

٥٦ - وإنني أدين بقوة قتل الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة على أيدي النظام العراقي السابق. وبمثل ترحيل المدنيين، رجالاً ونساءً، من الكويت، وإعدامهم غيلة في مناطق نائية

داخل العراق، علاوة على تغطية هذه الحقيقة لعقد كامل من الزمن، انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإني أؤمن بأنه يجب أن يقدم إلى العدالة المسؤولون عن هذه الجرائم الشنعاء، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين أصدروا الأوامر بتنفيذ الإعدامات.

٥٧ - وإني أشعر بالأسف لأن المحفوظات الكويتية والمعدات العسكرية الكويتية لم تتم إعادتها إلى البلد. وإني على ثقة من أن مجلس الحكم العراقي، وسلطة التحالف المؤقتة، والفريق الخاص الذي أنشأته الولايات المتحدة ستواصل الالتزام بالبحث عن الممتلكات والمحفوظات الكويتية وإعادتها.

٥٨ - لقد كان سقوط نظام صدام حسين وفتح قنوات للاتصال المباشر بين الأطراف المعنية حافزا للأمل في إمكان إيجاد حل مبكر للقضايا المعلقة. وقد أُحرز بعض التقدم، وإني أشعر بالامتنان للدعم الذي قُدم إلى المنسق الرفيع المستوى، من قِبَل مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع الذين شاركوا في إيجاد حل للشواغل الإنسانية الكويتية التي طال أمدها. وأعرب عن تقديري للثقة التي وضعتها الكويت وشعبها في جهود السفير فورونتسوف .

٥٩ - ويتضح من الاستعراض العام الوارد في هذا التقرير، أن هناك مجالا لإحراز المزيد من التقدم تجاه إيجاد حل مرض للشواغل الإنسانية المتبقية التي تؤرق دولة وشعب الكويت. وسيلزم بذل مزيد من الوقت والجهد قبل أن يمكن تسوية القضايا التي تشغل بال الكويت.

٦٠ - وقد تلقى أعضاء مجلس الأمن رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، موجهة من وزير خارجية الكويت، تحث فيها حكومة الكويت بقوة الأمم المتحدة على السعي من أجل حل المسائل المتعلقة بالسجناء الكويتيين والسجناء من رعايا البلدان الثالثة، فضلا عن مسألة الممتلكات الكويتية. وأكد الوزير في الرسالة أنه نظرا إلى أن الملفات المتصلة بهاتين المسألتين لم تغلق كلها بالكامل، فإن الكويت تحبذ تمديد ولاية المنسق الرفيع المستوى، السفير فورونتسوف ، وفقا للفقرة ١٤ من القرار ١٢٤٨ (١٩٩٩).

٦١ - وقد اقترحت، في تقريرتي السابق (S/2003/813)، أن ينظر مجلس الأمن في مسألة إنهاء ولاية المنسق. وفي ضوء الطلب المذكور أعلاه المقدم من حكومة الكويت، والاستعراض العام الوارد في هذا التقرير، سيتعين على المجلس أن يقرر ما إذا كان يرغب في استمرار الولاية الواردة في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٤٨ (١٩٩٩).

المرفق الأول

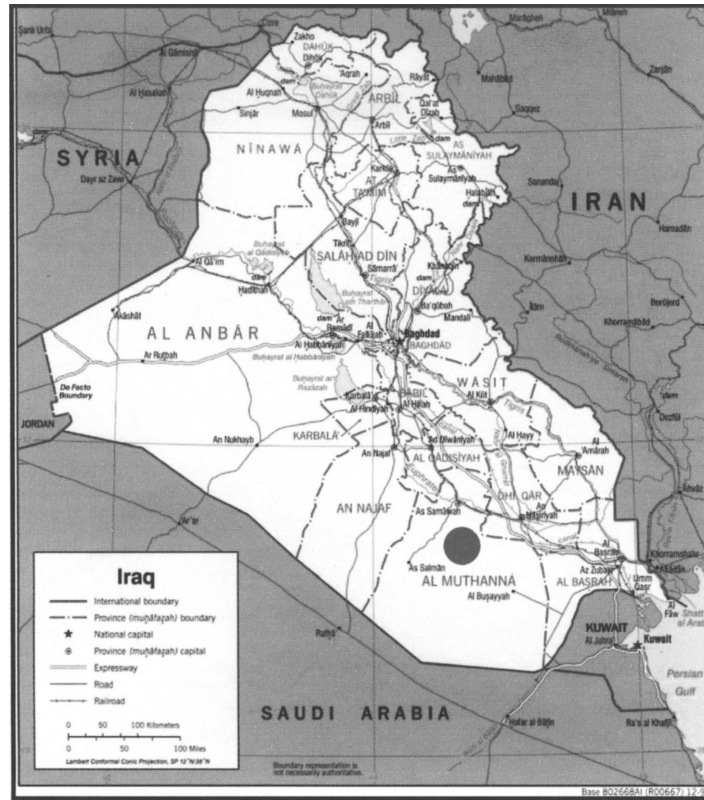
أسماء الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين تم التحقق من رفاقتهم

- ١ - سعد مشعل أسود سلامة العتري
- ٢ - أحمد عبد الله عبد الرسول القلاف
- ٣ - صالح علي سعود الحياتي
- ٤ - إنعام سيد أحمد سيد إسماعيل العيدان
- ٥ - عبد اللطيف حسين الوهيب
- ٦ - ناصر حسين عمران العتري
- ٧ - محمود سيد رضا سيد حسن
- ٨ - فيحان محمد ليلي المطيري
- ٩ - ناصر شريف فهد الخالدي
- ١٠ - دعد عمر الحريري (لبنانية الجنسية)
- ١١ - جاسم حميد عبد الله السماك
- ١٢ - سفاح أبجاد علوش المطيري
- ١٣ - لافي فيحان محمد ليلي المطيري
- ١٤ - عبد الرحمن سعد مرزوق العتيبي
- ١٥ - محمد غازي سعد علي المطيري
- ١٦ - فرحان حربي ساكت الظفيري
- ١٧ - عبيد فالح حسيني المطيري
- ١٨ - حمد محمد غنيم العجمي
- ١٩ - طالب أمين جاسم صالح
- ٢٠ - فهد سليمان أسود العتري
- ٢١ - فهد عقيل راكان الظفيري

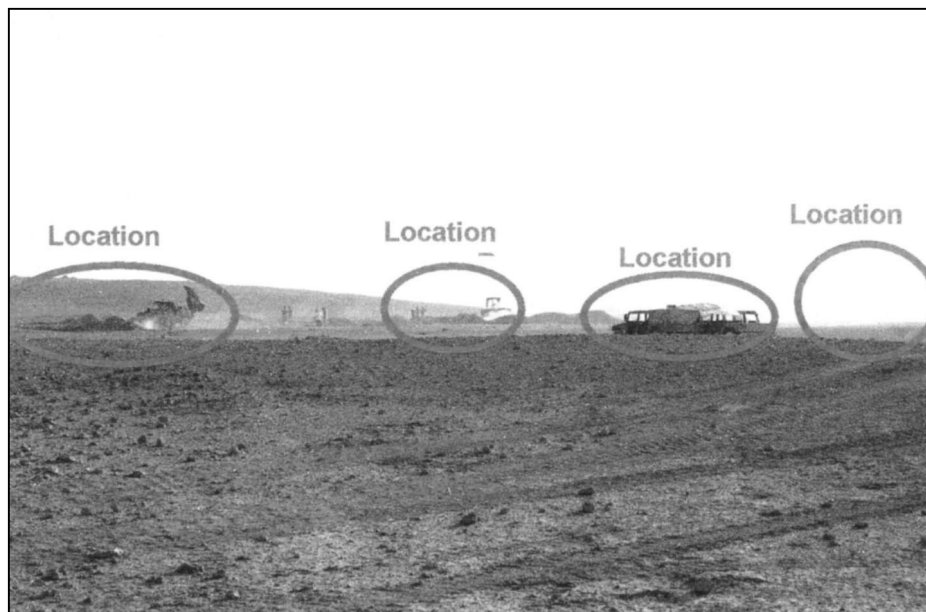
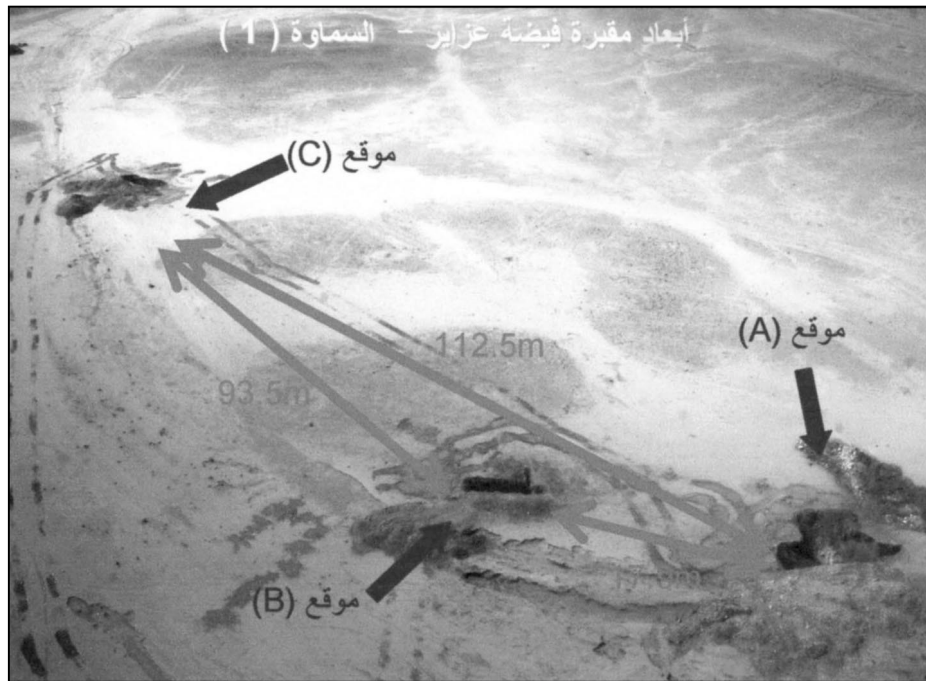
- ٢٢ - مسفر مهنا مسفر الشريفة الحياتي
- ٢٣ - ناصر عايض دهيران العتيبي
- ٢٤ - محمد ناصر شريد العجمي
- ٢٥ - غسل تركي قصيمان العجمي
- ٢٦ - عبد الله سليمان عبد الله الأمير
- ٢٧ - عبد العزيز يوسف عبد العزيز اليماني
- ٢٨ - عامر ضيدان علي العجمي
- ٢٩ - صبحي خليل نصوحي حيدر (لبناني الجنسية)
- ٣٠ - رجاء حمود صالح السهلي
- ٣١ - خالد صالح التويجري
- ٣٢ - عادل فهد حمد الحمد
- ٣٣ - فهد خليفة جدلان المطيري
- ٣٤ - سالم عبيد عبد الله المطيري
- ٣٥ - شجاع ماضي عمر العجمي
- ٣٦ - حبيب صالح الزقاح
- ٣٧ - علي عبد الله علي الدويسان
- ٣٨ - معيوف جابر صهود الحربي
- ٣٩ - يعقوب يوسف بدر الأستاذ
- ٤٠ - منصور طليحان سمار المطيري
- ٤١ - حمد حميدي غازي العتيبي
- ٤٢ - محسن محمد محسن العجمي
- ٤٣ - راجح ذياب بداح نهار المطيري
- ٤٤ - منصور فالح ناصر الثاقب
- ٤٥ - أحمد محمود الخطاب (مصري الجنسية)

المرفق الثاني

صور فوتوغرافية للمقابر الجماعية التي اكتشفت في جنوب العراق



موقع المقبرة الجماعية الواقعة على بعد ٨٣ كم
جنوب مدينة السماوة في منطقة صحراوية (منطقة فيضة عزاير)
إحداثيات الموقع على الخريطة العسكرية : 38 RMU 7479098238
على خط الطول : 30° 43' 06" N
وعلى خط العرض : 44° 44' 03" E



مواقع مقابر جماعية



عمليات البحث وإزالة الأتربة داخل الموقع



العملية الفنية لاستخراج الرفات

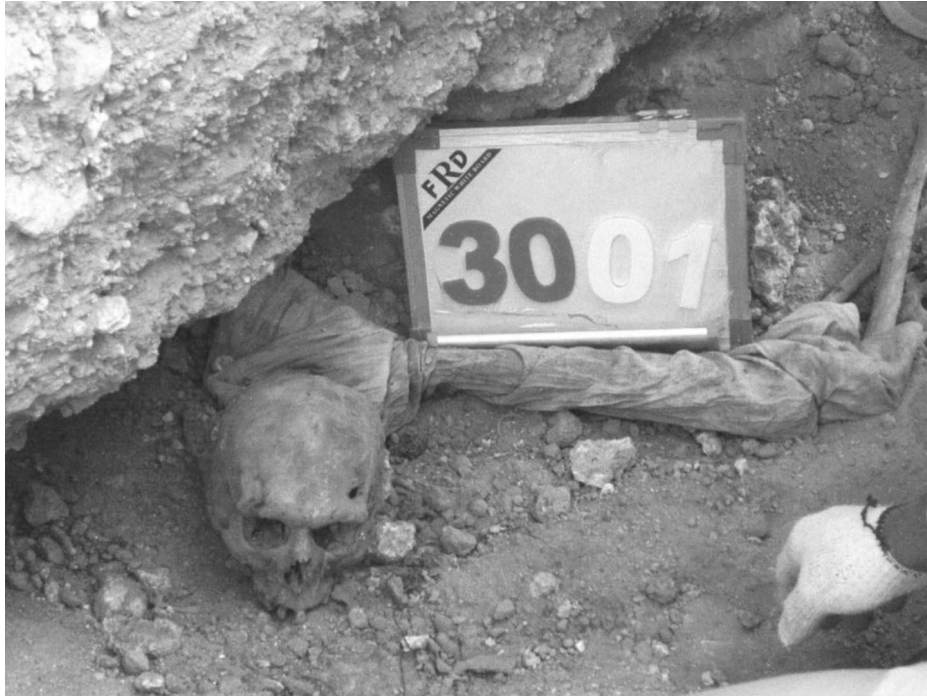
الموقع (A)



الرفات بعد عملية إزالة الأتربة



موقع السماوة (B)



صورة توضح موضع الرفات بعد عملية إزالة الأتربة



العملية الفنية لاستخراج الرفات والبحث عن دلائل لصاحب الرفات

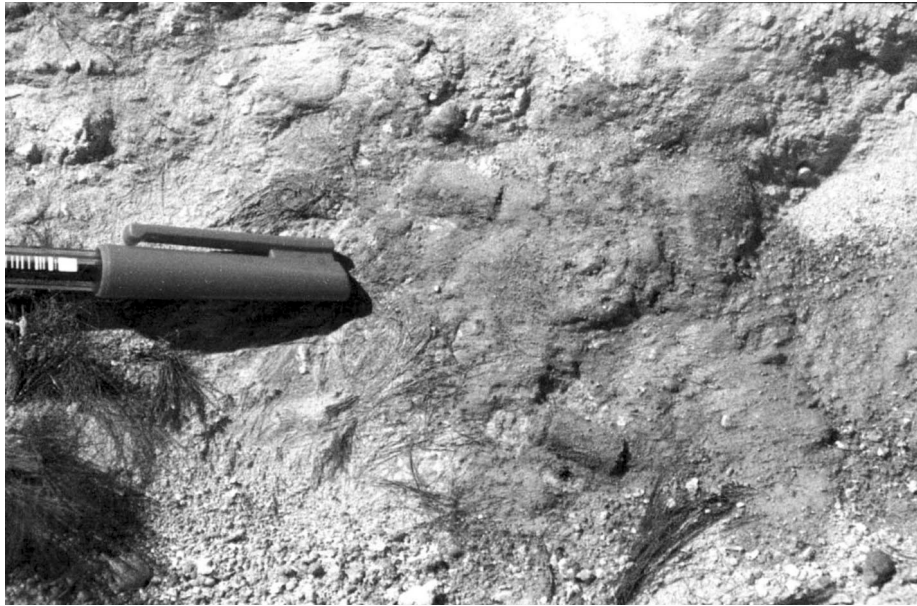
الموقع (C)



آثار الجرافة التي قامت بعملية الحفر والدفن في جريمة القتل الجماعي



الأظرف الفارغة



الموقع (D)



العملية الفنية لاستخراج الرفات





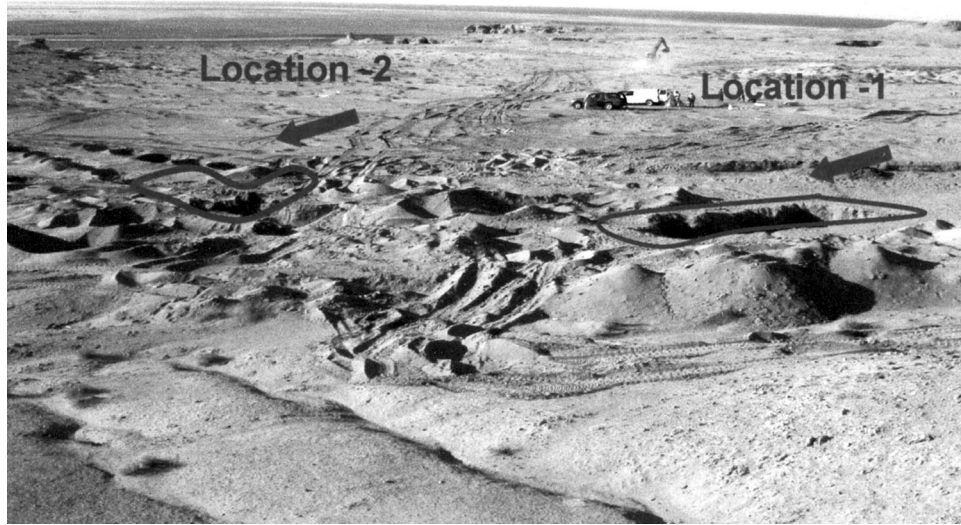
صورة تبين موقع المقبرة الجماعية الموجودة غرب كربلاء ويبعد غرب طريق الحج البري
كربلاء النخيل بمسافة تقدر بـ ٣ كم بالقرب من بحيرة الرزازة

الموقع رقم (١) بإحداثيات

N 3230745 E 04347926

والذي يبعد ١٩,٩٠ م عن الموقع رقم (٢) بإحداثيات

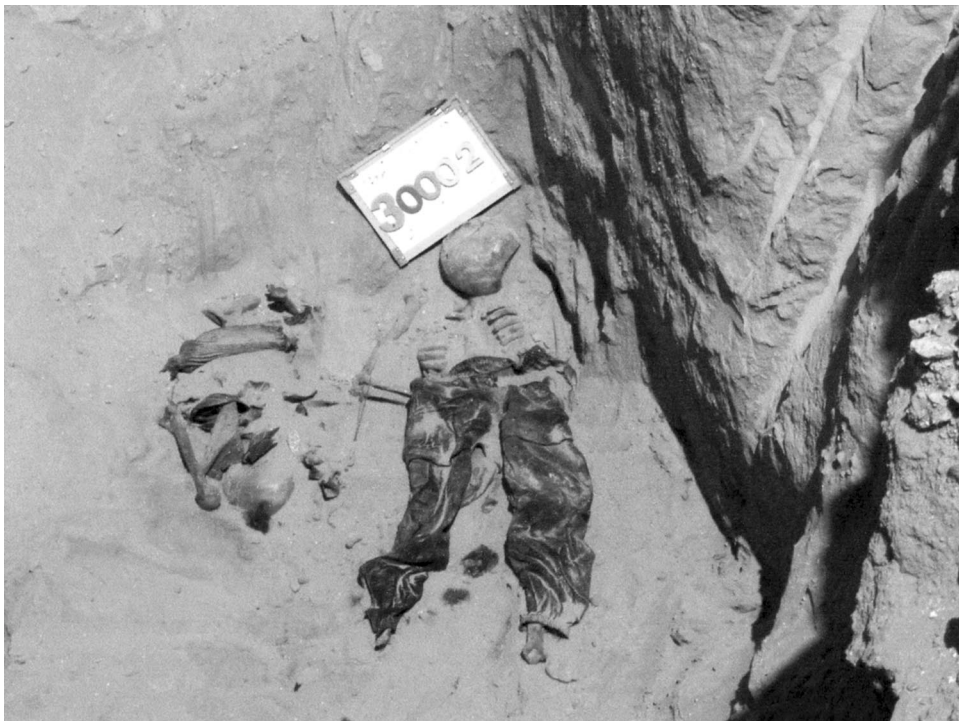
N 3230742 E 04347912



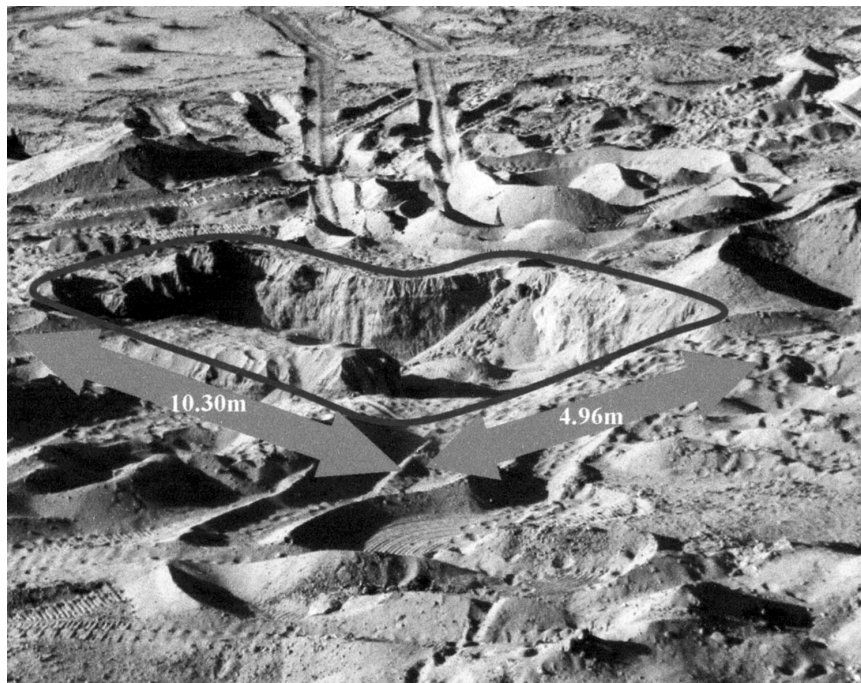
موقع المقبرة الجماعية الموجودة غرب كربلاء وتبعد عن غرب طريق الحج البري كربلاء
النخيل بمسافة تقدر بـ ٣ كم بالقرب من بحيرة الرزازة حيث أن الموقع رقم (١)
ياحداثيات N 3230745 E 04347926 والذي يبعد ١٩,٩٠ م عن الموقع رقم (٢)
ياحداثيات N 3230742 E 04347912

موقع رقم ١





الموقع رقم (٢)



الموقع رقم (٢) رفات رقم (٣٠٢٠٤)



